المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.59151/.v8i1.365

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 15-2-2024
تاريخ القبول: 20-3-2024

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في الدراسات الإسلامية والإنسانية

تقرير الندوة الدولية:

«الاتجاهات الفقهية المبكرة وسؤال النشأة»

فاطمة خليل[1]

fatimaalikhalil11@gmail.com

الملخص:

يهدف التقرير إلى إطلاع الباحثين على مجريات ندوة "الاتجاهات الفقهية المبكرة وسؤال النشأة"، وتقريبهم من موضوعات العروض المتعلقة بنشأة الفقه واتجاهاته. أجمع المشاركون على أن هناك تحديات معرفية أساسية في سبيل فهم تطور الفقه الإسلامي المبكر والطريقة التي تم من خلالها هذا الأمر، لاسيما وأن المصادر المبكرة قليلة. من أجل ذلك، حاولت أوراق الندوة أن تعيد بناء تصور تاريخي جديد لنشأة الفقه المبكر، وفحص المسلمات الشائعة بين المؤرخين عن تاريخ الفقه، بالاستعانة بما توفر من نصوص فقهية، وهو ما يساعد على إنتاج فهم أدق لنشأة الفقه في فترة نهاية العصر القديم المتأخر وبداية العصر الوسيط.

هذا التقرير بوابة مفيدة للاطلاع على مجريات ومخرجات الندوة من خلال تلخيص أهم ما قدمه المشاركون في أوراقهم العلمية والمناقشات التي أعقبت إلقاءها. نرجو أن هذه الندوة قد فتحت افاقا جديدة لدراسة النصوص الفقهية المبكرة بمقاربات متنوعة ومنظورات جديدة ومهدت لاستكشاف طرق جديدة للطريقة التي تطورت من خلالها المؤسسات والتقاليد العلمية في الحضارة الإسلامية. وقد تمت الندوة عبر تقنية التحاضر عن بعد (ZOOM)، وبثت عبر مواقع التواصل الخاصة بمؤسسة نماء البحثية.

الكلمات المفتاحية:

الفقه الإسلامي، المذاهب الفقهية، التأريخ، النشأة، التطور.

(1) دكتوراة في القانون العام جامعة عبد الملك السعدي- طنجة- باحثة بمركز نماء للدراسات والأبحاث.

للاقتباس: خليل، فاطمة، تقرير الندوة الدولية «الاتجاهات الفقهية المبكرة وسؤال النشأة»، مجلة نماء، مركز نماء، مصر، مج8، ع1، 292-305.

© نشر هذا البحث بموجب ترخيص (CC BY-NC 4.0) المفتوح، الذي يسمح لأي شخص تنزيل البحث وقراءته والتصرف به مجانًا، مع ضرورة نسبته إلى صاحبه بطريقة مناسبة، مع بيان إذا ما قد أُجري عليه أي تعديلات، ولا يمكن استخدام هذا البحث لأغراض تجارية

OPEN ACCESS
Received: 2024-2-15
Accepted: 2024-3-20

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في
الدراسات الإسلامية والإنسانية

Report the International Symposium:
«Early Jurisprudential Trends and the Question of Origin»

Fatima Khalil(2)

fatimaalikhalil11@gmail.com

Abstract:

This report aims to inform researchers about the proceedings of the symposium "Early Jurisprudential Trends and the Question of Origin," and to bring them closer to the presented papers. According to the participants, our understanding of the development of early Islamic jurisprudence has been challenged by the lack of earlier sources. Therefore, the symposium papers attempted to reconstruct a new historical perception of the emergence of early Islamic jurisprudence and to examine the common assumptions among historians.

By summarizing presented papers and the following discussions, this report is a useful gateway to the proceedings and outcomes of the symposium. We hope that this symposium has opened new horizons for the study of early jurisprudential texts with diverse approaches and new perspectives and has paved the way for exploring new methods for how scientific institutions and traditions have developed in Islamic civilization.

Keywords:

Islamic Fiqh, Schools of Islamic Fiqh, History, Origin, Development.

(1) PhD in Public Law, Abdelmalek Saadi University - Tangier - Researcher at Namaa Center for Studies and Research.

Cite this article as: Khalil, Fatima, Report the International Symposium: «Early Jurisprudential Trends and the Question of Origin», Journal of Namaa, Nama Center, Egypt, V8, issue 1, 2024: 292-305.

© This research is published under an open license (CC BY-NC 4.0), which allows anyone to download, read and use the research for free, provided it is properly acknowledged, indicating if any modification has been made to it. This research shall not be used for commercial purposes.

-1-

في إطار أنشطتها العلمية الساعية إلى إعادة التأريخ للعلوم الإسلامية من مداخل متعددة التخصصات، عقد مركز نماء للدراسات والأبحاث بالرباط بالتعاون مع جامعة مونستر الألمانية - ممثلة بالمعهد العالي للدراسات الإسلامية ، يوم الجمعة 15 دجنبر 2023، ندوة دولية بعنوان «**الاتجاهات الفقهية المبكرة وسؤال النشأة**». تندرج هذه الندوة ضمن سلسلة ندوات علمية تحمل عنوان «المعارف الإسلامية: رؤى سياقية»[3].

شارك في أشغال الندوة أكثر من 16 باحثًا وخبيرًا في التاريخ الثقافي للإسلام المبكر، وسوسيولوجيا المجتمعات الإسلامية، ينتمون إلى عدة جامعات في العالم العربي وأوروبا. وقد حاول المشاركون لفت الانتباه إلى ضرورة إعادة النظر في عدد من المسلمات التاريخية في حقول الفقه الإسلامي وأصوله، وتاريخ التشريع المبكر. كما ساءلوا الأدبيات السوسيولوجية والحداثية العربية والغربية عن تاريخ الإسلام من خلال مناقشة أدواتها المنهجية، وهو دورٌ كبير تحاول مؤسسة نماء الاستمرار في إتاحة فضاء علمي مناسب للباحثين الذين يحاولون تطوير العدة المنهجية، ومساءلة الحصيلة العلمية للأدوات المنهجية في حقول الإسلام المبكر والتاريخ العلمي والثقافي الإسلامي.

لا تكمن أهمية هذه الندوة في موضوعها فقط، بل تمتد إلى كونها تفتح نافذة بحثية جديدة في دراسات الفقه وأصوله، تتمثل في إقامة جسور تواصل مع حقول السوسيولوجيا والتاريخ لفهم تاريخ الشريعة من مداخل متعددة، وتوسيع مجال إدراكنا للتاريخ الثقافي والسياسي والإجماعي في الإسلام المبكر، من خلال استكشاف أسئلة علمية جديدة أو غير مطروحة من قبل، لتضيء جوانب جديدة في تاريخ الفقه والفقهاء الأوائل وتطوره المبكر. إن الأبحاث التاريخية لا تكتمل قيمتها بشكل عام، إلا إذا نظر إليها وعولجت من زاوية سوسيولوجية.

1.مراجعة مناهج التأريخ للإسلام المبكر في السياقين العربي والغربي

افتتحت الجلسة العلمية الأولى بكلمة ترحيبية ألقاها الدكتور عبد الغني سلطان الفقيه، مدير أكاديمية نماء للعلوم الإسلامية، واستهلت أشغالها بمداخلة الباحث **محمد عبيدة** [4]- قرأ فيها ورقة بعنوان

(3) منسقو الندوة:
د. عبد الرحمن الزعتري - جامعة مونستر.
د. محمد الريوش - مركز نماء للدراسات والأبحاث.
د. عبد الغني سلطان الفقيه - مركز نماء للدراسات والأبحاث.
(4) جامعة عبد المالك السعدي-المغرب.

«**تفسير جورج طرابيشي لنشأة الفقه والسنة؛ مراجعة نقدية في ضوء نقاشات الفقهاء المبكرة الرد على سير الأوزاعي نموذجًا**»، وقد حاول من خلالها تسليط الضوء على كتابات جورج طرابيشي حول الفقه الإسلامي ونشأته المبكرة. اقترح الباحث أن الإعلاء من شأن الدافع السياسي، مع إهمال الدوافع القيمية رغم أهميتها في تفسير الأفعال وتأويلها، قد أوقع الأستاذ طرابيشي في مشاكل عديدة. وضرب الباحث أمثلة على الانتقائية التي انتهجها طرابيشي في أبحاثه، من ذلك حين تحدث عن دور الموالي في نشأة الفقه، وتجاهله لطبقة الصحابة وحقبتهم. ثم خلصت الورقة إلى أن مقاربة طرابيشي لم تستطع أن تفسر مجموعة من الممارسات المعرفية للفقهاء في الحقبة المبكرة، كاشتراطهم شروطًا صارمة في قبول الأخبار؛ وبذل المحدثين جهودًا كبيرة في نقدها وانتهاج آليات تأويلية للتعامل مع اختلاف النصوص الحديثية والجمع بينها وبين الرأي رغم أن هذه النصوص مختلقة، ورغم أنّها قيدٌ إضافي لم يقر القرآن بشرعيتها أصلًا.

أما الباحث **مروان الحبشي**[5] فقد تناول في ورقة علمية بعنوان: «**مراجعة نقدية لمنهج هارالد موتسكي في إثبات صحة الرواية الفقهية في الفقه المبكر**» منهجَ هارالد موتسكي وجوانب قصوره. وقد خلص الباحث إلى أن أعمال هذا المستشرق من أهم الدراسات التي راجعت بعضًا من أكبر المسلمات الاستشراقية التي بنيت على أحكام مسبقة وتصورات خاطئة عن المصادر الإسلامية وعلى رأسها كتب التراجم. وأن المعايير التي استخدمها موتسكي كانت أكثر موضوعية من أعمال من سبقه من الدارسين الغربيين، وعلى رأسهم جوزيف شاخت. لكن منهج موتسكي، حسب الباحث، كان يعاني بدوره من مواطن قصور كبيرة، وهو ما حاول الباحث أن يبينه من خلال الورقة. وقد خلص الباحث في ورقته من خلال دراسة سيرة ابن عباس إلى خطأ التصور الاستشراقي عن المدرسة المكية في القرن الأول، وقرر الباحث أن ابن عباس هو المؤسس الفعلي للمدرسة المكية وأن تأثيره كان أكبر مما ذهب إليه موتسكي. كما أشار البحث في نهاية مداخلته إلى أن رواية ابن جُريج قمينة بوصف ملامح المدرسة المكية في بداياتها المبكرة قبل القرن الثاني.

2. تشكل المذاهب الفقهية وجدل الحديث والرأي في الإسلام المبكر

في مستهل الجلسة الثانية، حاول الدكتور **حسام عوف**[6] من خلال ورقته الموسومة بـ: «**السنة والحديث ومركزيتهما في النشأة المبكرة للفقه الإسلامي**» تسليط الضوء على سلطة النصوص ومكانة الصحابة والتابعين وتابعي التابعين في القرون الثلاثة الأولى، ودور سلطة الأشخاص في تبلور

(5) جامعة الحسن الثاني بالدار-البيضاء.
(6) جامعة توبنغن-ألمانيا.

مفهومي السنة والحديث، كما حاول معالجة الجانب المتعلق بنشأة المذاهب الفقهية والمتمثل في فهم الأئمة الأوائل لمصطلحي السنة والحديث وحجيتهما وعلاقة هذه الأفهام بنشأة مصطلحات تأسيسية، مثل سنة النبي ﷺ وسنة الخلفاء وسنة الصحابي والحديث والأثر، مؤكدًا على أن هذه المصطلحات رغم كونها أساسية في علوم الفقه وأصوله والحديث وأصوله إلا أن نشأتها وتطورها وتحديدها تأثرت بعوامل عدة كانت ومازالت محل بحث مستمر إلى اليوم.

أما ورقة الباحث **علاء عوض عثمان**[7] والتي حملت عنوان: «**مقاربة الخلاف بين أهل الرأي وأهل الحديث من خلال مرويات أبي هريرة**» فقد ركزت على الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه كأحد أهم رواة الحديث النبوي، وما أثارته الأحاديث المروية عنه من نقاشات بين الصحابة، ومراجعتهم له في عدد من مروياته. ثم انتقل الباحث إلى الحديث عن بداية الكلام في مروياته رضي الله عنه عند رأس المدرسة الكوفية، من ذلك مركزية إبراهيم النخعي في المدرسة الكوفية وموقفه من مرويات أبي هريرة، موضحًا تعامل العلماء من غير أتباع الكوفيين مع موقف النخعي من مرويات أبي هريرة، وموقف الطبقة الأولى من أهل الرأي بالكوفة ومروياته (طبقة تلامذة النخعي والتي تليها (حماد وأبو حنيفة) / أبو يوسف ومرويات أبي هريرة/ محمد بن الحسن ومرويات أبي هريرة).

ليخلص الباحث في نهاية مداخلته إلى أن العلماء بمختلف مشاربهم أجمعوا كافة على عدالة أبي هريرة وقبول روايته في الجملة، كما خلص إلى أن هناك تفاوتًا في تعامل أهل الحديث وأهل الرأي مع مرويات أبي هريرة بين القبول المطلق والقبول المشروط، إلى جانب تطور وضع القيود في عملية الاستدلال الفقهي بمروياته في المذهب الحنفي في فترة لاحقة من تطور المذهب الحنفي.

بعد ذلك، تحدث الدكتور **عبد الرحمن زعتري**[8] عن تأثير الجرح والتعديل ورجاله في تشكل وتطور والمذاهب الفقهية، من خلال ورقته المعنونة بـ: «**حديث ضعيف ورأي ضعيف» كيف أثر علم الجرح والتعديل على تشكل المدارس الفقهية وتطورها؟**، حاول من خلالها التركيز على دور جماعة أهل الجرح والتعديل في تشكل وتطور الفقه الإسلامي المبكر، مبيّنًا أسباب تميّز هذه الجماعة مع تقصي الإطار السوسيولوجي لتشكل جماعة الجرح والتعديل، والأسباب التي مكنتها من ممارسة تأثير ثقافي/ ديني قوي في القرن الثاني للهجرة والقرن الثالث الهجريين. وقد ركّز في ورقته على نماذج محددة من فقهاء العصور الإسلامية المبكرة كالحسن بن حي، وعبد الرحمان الأوزاعي، ومحمد بن ادريس الشافعي.

(7) جامعة توبنغن-ألمانيا.

(8) جامعة مونستر-بألمانيا.

أما ورقة الأستاذ الدكتور **أنس سرميني**[9] فكانت بعنون: «**سؤال حجية السنة و أثره في النشأة المبكرة للمدارس الفقهية: الحجاج العالي والنازل في مصنفات أبي يوسف (182هـ) أنموذجًا**».

حاول الباحث القيام بدراسة تحليلية -كمًّا وكيفًا- لكتاب «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى»، وكتاب «الرد على الأوزاعي» لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري تلميذ أبي حنيفة، وقد ربط الباحث أهمية موضوع ورقته، بالطبيعة التاريخية للكتب التي اختارها للدراسة، حيث اعتبر أنها كتب تأسيسية من حيث خاصية الزمن؛ إذ إنها أنتجت زمن الانتقال من المدرسة إلى المذهب. أما من حيث خاصية الموضوع فإنها تعتبر كتبا حِجاجية مبكرة تعتمد الجدل والمناظرة، ويمكن استنطاقها لتدل بدقة عن المنهجيات المتباينة التي استند إليها العلماء المذكورين فيها.

وقد خلص في طرحه إلى أنه لم يجد في كتابات أبي يوسف خروجًا عن أصول أهل الرأي في التعامل مع الحديث لا من جهة الإسناد ولا من جهة الفهم، بل كان يثبت العمل المتوارث والسنن المعروفة بنقل الفقهاء لا بالإسناد الصحيح فحسب ويقدمه على الأخبار الآحاد. وأن أبا يوسف خالف مدرسة الرأي في مسائل بسيطة لا تصل إلى رتبة الأصول، وإنما في مسائل فرعية يجد فيها الحديث الذي أورده الطرف الآخر أقوى من الحديث الذي أورده الحنفية، على ألا يكون قد عارض أصلًا كليًا، ولا ظاهر القرآن، ولا يعمل المتوارث، فالمسألة في رأي الباحث ظنية فرعية لا أصلية.

كما عرض قضية التمييز بين كتب الحجاج العالي والنازل في سياق الاطروحة الاستشراقية، فالاشتراك في المدرسة الواحدة، يقلل من أهمية التوسع في الأدلة وبيانها على وجوهها في الجدل النازل، خلافًا للجدل العالي الذي يستوجب ذلك. وبالأخص إن كان الكتاب قد صدر عن أهل الرأي فإن حجاجه النازل سيركز على الفهم ومسالك الاحتجاج بأكثر من التركيز على إيراد الحديث، أما الحجاج العالي فستظهر فيه الأحاديث باعتبارها حجة ملزمة للطرف الآخر.

3. النشأة المبكرة للمذاهب الفقهية وسياقاتها التاريخية

استهلّت الجلسة الثالثة بمداخلة الأستاذ الدكتور **حيدر حب الله**[10]، بورقة عنوانها: «**ظروف نشأة الفقه الإمامي في القرن الثاني الهجري**»، سلّط الضوء فيها على بعض الزوايا المتعلقة بنشأة الفقه الإمامي والفقه الجعفري المنتسب للإمام جعفر الصادق، وقد انطلق من فرضية تحليلية تاريخية لبعض الزوايا المتعلقة بإشكالات هذا الفقه وسياقاته التاريخية، ليجيب عنها بتوضيح أسباب تكون

(9) جامعة إسطنبول 29 مايو- تركيا.
(10) معهد المهدي/برمنغهام-المملكة المتحدة.

الفقه الجعفري مع الإمام محمد الباقر والإمام جعفر الصادق ولماذا لم يتكون قبلهما أو بعدهما، نافيًا بذلك الفرضيات التاريخية التي ترجع الأمر إلى أسباب سياسية وأن الفترة التي عاش فيها الإمامان هي فترة فسحة سياسية -تهاوي الدولة الأموية وبداية الدولة العباسية- واعتبر أن هذه الفرضيات غير كافية خاصة أنه في فترات سابقة كان فيها الأئمة في معزل وكانت الأوضاع في المدينة هادئة ومهيئة للتنشئة الدينية فضلًا على أن الدولة الأموية لم تكن بذلك الضعف، ليؤكد الباحث أن الشيعة في فترة ما قبل الإمام محمد الباقر كانوا أكثر انشغالًا بالشأن السياسي، وبالتالي فإنهم لم يهتموا بإيجاد هوية دينية متمايزة داخل المجتمع الإسلامي بقدر ما كانت هويتهم قائمة على المشروع السياسي الذي كانوا يحملونه، إلى أن جاء الإمام الباقر ليكون أول من سعى إلى إنشاء تلك الهوية الدينية وسد الفراغ الذي كان يعيشه الشيعة، خوفا من تلاشي هويتهم الدينية وانتماءهم الخاص والمتميز عن الأكثرية في العصر العباسي.

وقد عرض الباحث بالدراسة مراحل تكون هذا الفقه وأسباب انفصاله عن فقه الجمهور، الذي وصل إلى مرحلة شبه القطيعة بين الفقهين. ليختم ورقته بتسليط الضوء على ظاهرة الالتباس في مرحلة التكوين وبعض قضاياها المركزية.

أما الباحث الأستاذ الدكتور **أحمد الخروصي**[11] فقد عرض ورقة علمية بعنوان: «**المذهب الإباضي بين النشأة ودلالات المصطلح الشرعي: رسائل الإمام جابر بن زيد أنموذجا**» قام من خلالها بتسليط الضوء على ثلاث جزئيات؛ تمثلت الأولى في النشأة والتدوين الفقهي، وأما الثانية فتعلقت بالدلالات المصطلحية في رسائل الإمام جابر، وأخيرًا فقد تناول بالتحليل بعض جهات تأثير جابر على نشأة وتطور المذهب الإباضي.

وقد خلص إلى أن الفقه الإباضي كان حاضرا بشكل مبكر في قواميس الفقهاء، ذلك أن التابعي الجليل الإمام جابر بن زيد (ت93هـ) قد تربع على سلّم النشأة الأولى للفقه الإسلامي، حسب تعبيره، ويعتبر أحد أعمدة الفقه في القرن الأول الهجري، كما أنَّ نهله من معين كبار فقهاء الصحابة كابن عباس وأنس بن مالك وأبي سعيد وغيرهم صنع له مكانة أساسية في الفقه المبكرة، وأضحى شخصية محورية في تشكل مدرسة فقهية مستقلة.

أما ورقة الدكتور سلمان الصمدي[12]، فقد تناول جانبًا من التطور المبكر للمذهب المالكي، وقد

(11) جامعة السلطان قابوس-سلطنة عمان.

(12) جامعة ابن طفيل بالمغرب.

ألقى ورقة بعنوان «**ابن القاسم وخصومه: نشأة الاتجاهات المنهجية داخل المذهب المالكي**»، حيث استهلها بالحديث عن علاقة تلامذة الإمام مالك به ومدى انتسابهم إليه أو إلى أهل المدينة، وكذلك الإطلاقات الفقهية المبكرة التي سادت قبل شيوع استعمال كلمة المذهب، كما عالج بعض الأخبار الواردة في كتب التراجم ككتاب أبي العباس السَّرقسطي (392هـ) وغيره، واستثمرها في تأريخه لنشأة الاتجاهات المنهجية داخل المذهب المالكي. وقد أشار الباحث إلى أن الأخبار التاريخية تذكر شواهد عن صدامات وقعت بين المناهج في مناسبات كثيرة اتخذت صورا عنيفة في أحيان كثيرة، ولا سيما في الأندلس. ثمّ خلص من خلال هذه الأخبار إلى وجود تباين واضح بين ممثلي المناهج الاجتهادية داخل المذهب في درجة التزامهم بها، مما فتح المجال أمام اختلافات وانعطافات منهجية في مدارس المذهب التي قامت على أساس هذه الاتجاهات المبكرة، كما حدث مع مالكية العراق في انتقالهم من الاعتماد الكبير على الحديث والأثر إلى المنهج الجدلي القائم على النظر العقلي، وما حدث في المدارس الغربية من الانتقال من الاجتهاد المبني على أدلة الفقه إلى الاعتماد على الأدلة المذهبية الخاصة.

ليختم ورقته بإعطاء صورة لهذه الاتجاهات، وتطورها في الفترة المبكرة، ومدى إسهامها في تشكيل المذهب واستقراره معتمدًا على المعطيات التاريخية الواردة في كتب التراجم والتاريخ، وفي ثنايا كتب الدرس الفقهي، مع تأكيده على وجود فكرة الانتساب للمذهب في هذه الفترة المبكرة، كما تناول بالتحليل السياقات والعوامل التي أفضت إلى ظهور تلك الاتجاهات المنهجية.

تلته بعد ذلك مداخلة **الدكتور عبد الغني سلطان الفقيه**[13]، بورقة حملت عنوان «**إشكالات دراسة السياسة الشرعية: دراسة في النصوص المبكرة**»، حيث عالج من خلالها فرضية أولية تقترح ضرورة التخلي عن فكرة التعميم في الفقه السياسي المبكر، ومراجعة خلاصات البحث العربي الحديث عن السياسية الشرعية المبكرة، بسبب اعتمادها على نتائج تفتقر لاستقراء النصوص والمواقف المبكرة للفقهاء، وذلك من خلال مراجعة «إشكالية الأصالة»، التي تتمثل في دعوى مركزية التأثير الفارسي على نشأة الفقه السياسي الإسلامي، و«إشكالية الاستقلال» التي تتمثل في مركزية تأثير السلطة السياسية في تشكيل مفاهيم الفقه السياسي الإسلامي.

كما حاول من خلال ورقته إثبات أن الفقه السياسي المبكر هو عبارة عن ظاهرة مركبة وأكثر تعقيدًا من أن يعمم عليها نتيجة واحدة من هذه النتائج المستندة إلى نصوص متأخرة أو الاعتماد على بعض النصوص وإغفال النصوص الأخرى. وذكر الباحث أن إثبات صحة الفرضية، سوف يؤدي، إلى

(13) أكاديمية نماء للعلوم الإسلامية والإنسانية.

إثبات أن إغفال النصوص والمصادر والمواقف المبكرة للتفكير السياسي الإسلامي يؤدي إلى الوصول إلى نتائج غير دقيقة عن تاريخ الفكر السياسي الإسلامي بشكل عام.

من جهة ثانية يرى الباحث أن علوم الفقه والحديث كانت هي العلوم المحورية في تشكيل المجتمع الإسلامي المبكر، ليس فقط لأسباب دينية متعلقة بأخلاق التقوى والورع، وإنما لأسباب دنيوية أيضا، فقد كان القضاء والاحتساب أهم الوظائف الحكومية التي تنافس عليها الطلبة. وبالتالي فلا مناص من العودة إلى الإنتاج الفقهي والحديثي المبكر. كما أشار من خلال استقرائه لبعض كتب النصوص الحديثية والفقهية المبكرة المتضمنة لبعض مفاهيم وقضايا الفقه السياسي؛ أنها كانت تعتمد في تثبيت هذه المفاهيم على الأحاديث النبوية والآثار، وليس على مصادر أجنبية؛ مستدلا على ذلك ببعض النصوص المبكرة.

ثم انتقل الباحث الى طرح فرضية الاستقلال ومعالجتها كنقطة ثانية انطلاقًا من التأريخ لبدايات الفقه السياسي والبحث عمّا إذا كان مستقلًا أو خاضعًا لرغبات السلطة السياسية؛ وبرجوعه الى نماذج من المصادر المبكرة تبين أن عموم العلاقة المركبة بين الفقهاء والسلطة في تغيّر مستمر، وهو ما يجعل مسألة تعميم استنتاجات عن تلك الفترة صعبة، ممثلًا للفترة بنموذج الحسن البصري وقرينه ابن سيرين كونهما من نفس البيئة العلمية، ومع ذلك تباينت توجهاتهما في العلاقة بالسلطة. وقد خلص الباحث في تحليله إلى أن الأمر يمكن أن يكون أكثر تعقيدًا وتركيبًا حتى في مواقف العالم والفقيه الواحد، مستشهدًا ببعض مواقف مالك بن انس وأبي حنيفة في القضاء، غير أن هذا الأمر لم يخلق تشكيكا بين الجماعة العلمية في اجتهادات بعضهم بعضًا، وهو ما يعزّز صعوبة إطلاق أحكام معيارية واحدة على جيل متنوع من الفقهاء.

ثم ختمت الجلسة بورقة **للدكتور أحمد محمود إبراهيم**[14]، بعنوان: «**من الاجتهاد إلى التمذهب: الحركة الفقهية في مصر في تاريخها المبكر**»، وقد اهتمت ورقته بمسألة التأريخ لحركة الفقه الإسلامي في مصر منذ الفتح إلى قيام الدولة الفاطمية. وذلك ببيان مجملٍ لمنزلة الفقه في حضارة الإسلام، كما تحدث الباحث عن نشأة المذاهب الفقهية وتشكلها وفكرة الرباعية المذهبية بوصفها مرتكزًا للفقه السُّني، مع مناقشة سلطة الدولة في نشر المذاهب الفقهية وتعزيز وجودها.

من جهة أخرى عالج الباحث تاريخ نشأة الحركة الفقهية في مصر، وتشكل ملامحها إبان عصر الولاة ثم خلال العصرين الطولوني والإخشيدي، وبيّن كيف بدأت هذه الحركة اجتهادًا مطلقًا ثم

(14) كلية دار العلوم -القاهرة - مصر.

انتهت إلى الارتباط بثلاثة من مذاهب الفقه الإسلامي الكبرى، وهي المذهب المالكي والمذهب الشافعي والمذهب الحنفي، مع مناقشته لطبيعة هذا التحول وتجلياته، ثم تحليل طبيعة العلاقة بين أصحاب هذه المذاهب المذكورة.

بعدها انتقل الباحث الى استعراض بواكير الحركة الفقهية في مصر، مع مناقشة أهم ما أسهم به فقهاء الصحابة والتابعين في تبلور هذه الحركة، ثم الحديث عن بذور التمذهب الفقهي في مصر منتصف القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) وعن نشأته، وكيف طفقت الحركةُ الفقهية في مصر بظهوره – بالتوازي مع الحركات الفقهية في الأمصار الأخرى- لتتحوَّل شيئًا فشيئًا من موقع الاجتهاد المتحرِّر الذي أورثته ممارسةُ القضاءِ والفُتيا حيويةً متجدِّدة، إلى موقع الاتباع لمذاهب بعينها، وترسُّم منهجياتها في مقاربة النص الشرعي واستنتاج الأحكام منه، مع الاحتفاظ بهامشٍ متسع من الاجتهاد المنفتح والنظر المستقل يسمحان للفقيه بأن يُضيف إلى هذه المذاهب التي كانت إلى ذلك التاريخ في طور التشكُّل والتكوين.

4.المذاهب الفقهية والسوسيولوجيا السياسية في الإسلام المبكر

افتتح الجلسة العلمية الرابعة **الدكتور محمد الريوش**[15]، حيث قرأ ورقته «**النخبة الفقهية في الإسلام المبكر وسرديات النشأة**»، وقد استهلها بالحديث عن أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية في خلق جماعة فقهاء يؤسسون للناس أحكاما وفتوى وقضايا تنظم حياتهم وفقا لما نصه الشرع ولصالح أخراهم، وهذا التقدير والتنظيم والضمان لا يكون إلا بسلطة معنوية للفقيه.

وقد أشار الباحث إلى أن الإرث الثقافي الذي يزخر به التراث الفقهي لم يتم استثماره في الدراسات الفقهية الا بنسبة قليلة، وذلك راجع إلى غياب خريطة معرفية للعناصر الثقافية التي أسهمت في انتاج الفقهاء والاحداث التاريخية من جهة، ثم تفسيرات نمطية لعلاقة الفقيه بالسلطة السياسية من جهة ثانية. وللنظر في الظروف والملابسات التي أدت إلى بروز النخب الفقهية، قسم الباحث ورقته إلى ثلاثة أجزاء؛ أما الأولى فمقدمة حول أهمية دراسة عوامل صناعة النخبة في الإسلام المبكر، ثم قام بتعريف النخبة الفقهية في الإسلام ومعايير هذا التصنيف في المجتمع، ليخلص إلى أن للثقافة دورا مهم في تشكيل النخبة الفقهية في المجتمع الإسلامي بفضل باحثيه ومهتميه وفقهائه، وسواء بجهد فردي أو جماعي فقد استطاعوا ان يكونوا محط تميّز في المجتمع وبالتالي تشّكل النخبة الفقهية.

(15) جامعة القرويين-دار الحديث الحسنية.

ليعالج بعدها نقطة ثانية متعلقة بالنخبة الفقهية ونشأتها، حيث ربطها بعوامل ثلاثة في تشكل النخبة العلمية: العامل الأول: قيمة العمل في الفضاء الديني وأهميته في تشكيل السلطة المعنوية للفقيه، مستشهدا بما جاء في كتاب «ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض». حيث قال الإمام أبو بكر الأبهري إذ قال: «دخلت جامع طرسوس وجلست لسارية من سواريه، فجاءني رجل فقال لي: إن كنت تقرأ فهذه حلقة القرآن، وإن كنت مقرئا فاجلس يقرأ عليك، وإن كنت فقيها، فاجلس يحلق إليك، وإن كنت متفقّها فهذه مجالس الفقه، قم إليها، فإنّ أحدًا لا يجلس في جامعنا دون شغل. ثم أحال الى أهمية وضيفة المسجد العملية والعبادية».

أما العامل الثاني فهو الكاريزما والتفوق العلمي؛ إذ عرّف الكاريزما فلسفيًا واصطلاحيًا ولغويًا وسياسيًا، وعلاقة الكاريزما بالتأثير والسلطة، ثم تحدث عن الشخصية القيادية للفقيه وقدرته على التأثير والمناظرة، مع حثّه على ضرورة البحث وإعادة النظر في موضوع ربط الولاية بالإفتاء للأهمية.

أما العامل الثالث فكان للشعور بالانتماء؛ وهو حسب الباحث مفهوم مستعار من علم النفس الاجتماعي والتخصصات الاجتماعية، والارتباط المتبادل بين الفقيه والمكوّن الاجتماعي، أي شعور الفقيه بالانتساب العلمي ووضعه أمام السؤال الاجباري وانتمائه الى العائلة العلمية والفقهية والاجتماعية من أكبر العوامل المؤثرة في الانتساب الفقهي.

ليختم الباحث ورقته بتبيان أهمية فهم السرديات التاريخية والآثار المترتبة على ذلك في الممارسات الإسلامية المعاصرة، وفي تشكل النخبة الفقهية وتأثيرها في التطور اللوجيستي للدولة.

أعقبه الباحث **يونس أوراغ**[16]، حيث ألقى مداخلة بعنوان: «**السلطة الكاريزمية وفاعليتها في نشأة المذهب الحنبلي خلال القرنين الثاني والثالث الهجري**»، وقد انطلق في مداخلته من تعريف الكاريزما عامة وتحديد المنظور الفيبيري لها، ثم ناقش أهم الطروحات التي طَوَّرت، ونَقَدت فَهم ماكس فيبر للسلطة الكاريزمية، ومُسْتَويات التوظيف المَفْهَمي والمَعْرِفي لها، في إمكانية خلق فعل اجتماعي، وديناميَتِه.

ثم انتقل إلى الإمام أحمد بن حنبل تعريفًا وتحليلًا لمحدداته الهوياتية محاولًا بذلك تكوين صورة عن الأبعاد الكاريزمية لشخصيته، التي حددها في ثلاثة أبعاد؛ بعد المكانة العالية واقتران جُهد الإمام بالحديث النبوي والتصاقه به، ثمّ كونه من كبار الزهاد الذين اعتزلوا السلطة السياسية، إضافة إلى بعد الحضور الأسطوري للإمام أحمد في المِخيال الشعبي الإسلامي. محاولًا بعد ذلك إبراز فعالية

(16) جامعة الحسن الأول- وجدة.

المنظومة الأخلاقية للإمام أحمد في نشأة المذهب الحنبلي مستدلا بحدث المحنة، من خلال تحليل لمجرياتها الخاصة بالمُمتَحِنين، والمُمْتَحَنين على حد سواء، مع تبيان أهم مآلاتها وخاصة بالنسبة لأصحاب الحديث، والرَّجَّة الكبرى التي عرفوها، بصعود النموذج الحنبلي حديثا، فقها، ونموذجا أخلاقيا.

ليختم الباحث قوله إن الارتهان للبعد الكاريزمي في شخصية الإمام أحمد، واعتباره مُحَدِّدًا مهمًا لنشأة المذهب الحنبلي، أمر لا يمكن تبنيه على إطلاقيّته؛ إذ لا يُمكن بحال من الأحوال عدم الالتفات للشرط الموضوعي، سواء السياسي، أو الديني-المذهبي، أو الاجتماعي، أو الاقتصادي كذلك، كفواعل حاضرة التأثير في عملية تَشَكُّل كبرى لفعل اجتماعي، له عقيدة أيديولوجية خاصة به.

ليأتي دور الباحث **إبراهيم امر ابطي**[17]، بمداخلة اختار لها عنوان «**تأثير السلطة القضائية في تشكل المذاهب الفقهية: دراسة تحليلية للتاريخ القضائي المبكر للمذهبين الحنفي والمالكي**». وقد حاول تسليط الضوء على ورقته من منطلق معرفي يطرح إشكال كون المؤسسة القضائية قبل استواء المذاهب الفقهية ونضجها قد أثرت بالفعل في التكييف المنهجي والنشأة والذيوع الضروري في المذاهب الفقهية، علما أن جل من تقلدوا القضاء في التاريخ الإسلامي لم ينبن قصدهم على وضع اللبنات الأولى لمذهب دون آخر، ولم يكن همهم إنشاء منهج نظري يعتمده الخاصة والعامة في بنائهم للأحكام، ومع ذلك بدت أمارات التأثير وانبثقت بواعث التوجيه، بحكم الملابسات والظروف.

كما أشار الباحث إلى مدى التأثير الفكري والنظري للسلطة القضائية في بلورة المذاهب الفقهية وإقامة أصولها وتحديد اتجاهاتها في مسارات عدة، وذلك بعقد مقاربة تحليلية منهجية بين المذهب الحنفي، والمذهب المالكي، ليجيب بذلك على إشكال موقع السلطة في تأسيس المذهبية وبثها في ربوع بلاد الإسلام مبرزًا دور القضاة في نشأة المذاهب.

ليخلص في ورقته إلى أن قوة السلطان عموما والسلطة القضائية خصوصا تعد أكبر مؤثر اجتماعي واقعي في تكوين مذهب معين وانتشاره بين الناس وأن ممارسة السلطة القضائية من طرف فقهاء المدرسة الحنفية والشافعية من أسمى المؤثرات في انبثاق معالم المذهبية وربط الناس بها، كذلك أنَّ نشوء الفقيه في منهج جلي المعالم يجبره على الانطباع بقواعد ذلكم المنهج حيال أداء وظيفة القضاء والحكم لغيرها.

(17) جامعة مولاي إسماعيل- المغرب.

أما الباحث **بدر الجنيدي**[18]، فقد قرأ ورقة علمية عن **«جدلية المذهب والسلطة السياسية: بحث في الانتشار المبكر للمذهب المالكي في الأندلس»**، أكد في مستهلها على ظهور جدلية السلطة والمذهب بعد وفاة النبي الأكرم ﷺ بفترة حيث أصبح هناك نوع من الشد والجدب بين فقهاء الإسلام ورجال السلطة السياسية. وهو ما انطلق منه الباحث ليعرض في ورقته دور الفاعل السياسي وأثره ودوافعه في صناعة الخريطة المذهبية ومدى استطاعته الفعلية في اندثار المذاهب أو استمراريتها وكذلك في رصد الإمكانيات الداخلية للمذهب التي أهلته لذلك سواء في بنيته أو كاريزما أعلامه، مسلطًا الضوء على المذهب المالكي وكيف دخل إلى الأندلس.

وقد حاول الباحث عرض الوضعية المذهبية والسياسية في الأندلس قبل انتشار المذهب المالكي، ثم بعدها انتقل إلى مراحل دخول المذهب المالكي الى الأندلس ابتداء باندثار المذهب الأوزاعي مبينا الأسباب والعوامل السياسية والاجتماعية لذلك، تحديدا في عهد هشام بن عبد الرحمن «عهد الوفاق» كما سماه الباحث، ثم في عهد الحكم بن هشام 180 هـ إلى 206 هـ «عهد الصدام». وختم الباحث ورقته مبينًا أن دخول المذهب المالكي إلى الأندلس كان تدريجيا ومن الصعب تحديد تاريخ معين والجزم أنه تاريخ انتشاره، بل كان لزمرة من العلماء الفضل والدور الكبير في نشره.

لتختتم الجلسة الرابعة والأخيرة في الندوة بمداخلة الباحث **ربيع رحومة**[19]، وعنوان ورقته: **«مقاصد الشريعة إلى نهاية القرن الثاني الهجري: السياقات السياسية والاجتماعية المبكرة»**، حيث عالج من خلالها ثلاث نقاط تهم دور السياقات الاجتماعيّة والسياسيّة في بعث فقه المقاصد، ثم إسهام الفاعلين التاريخيّين في ذلك، وخلص إلى استجلاء إرهاصات تأصيل فقه المقاصد في النسق الفقهيّ الإسلاميّ في النصف الثاني من القرن الثانيّ هجريّا، وبدايات صهر النواة المقاصديّة فيما أصبح يُعرف لاحقًا بعلم أصول الفقه. وقد تناول الباحث الموضوع انطلاقا من حقبة التشكّل الأول للأفكار المقاصدية التي تمتد من لحظة نزول الوحي إلى لحظات تبلور المذاهب الفقهية المشهورة، مركزًا على دور السياقات والفواعل التاريخية المهمة في النشأة الجنينية الكامنة لفقه المقاصد.

كما وقف في مداخلته عند مناخات سياسيّة واجتماعيّة يرى أنّ لها إسهامًا كبيرًا في تشكّل فقه المقاصد، مثل حدث الهجرة النبويّة وبناء الدولة، ووفاة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم واستخلاف الخلفاء، وفتح الأمصار، والاضطرابات والفتن المختلفة التي دارت رحاها في ديار المسلمين. ودور بعض

(18) جامعة عبد المالك السعدي- المغرب.
(19) جامعة القيروان - تونس.

الفاعلين التاريخيّين ذوي الشخصيّة الكاريزميّة في هذا التشكّل، مستدلا بالاجتهادات العمريّة والتي تشهد لفائدة الكاريزما العمريّة بالإسهام الفاعل في العمل الاجتهاديّ والتشريعيّ في تاريخ الإسلام الباكر.

لتختتم الجلسة بمناقشة عامة، تبادل فيها الحضور والمحاضرين أطراف النقاش العلمي الهادف، وقد تم استشكال عدد من الأطروحات الأساسية لبعض المشاركين، ومناهج التحليل، وهو ما أثرى النقاش بشكل كبير.

وأعقبته جلسة نقاشية ختامية، أبدى فيها المشاركون انطباعاتهم حول أشغال الندوة والموضوعات التي قدمت خلالها، وقد أثنى المشاركون على مبادرة نماء الفريدة في العالم العربي، والمتمثلة في فتح ملف تاريخ العلوم الشرعية من مداخل متعددة التخصصات، ووصل الدرس الفقهي بالدرس التاريخي والسوسيولوجي. وقد ألقى الدكتور عبد الغني الفقيه كلمة أخيرة شكر فيها المشاركين والمتدخلين على إنجاح الندوة الأولى من سلسلة ندوات «المعارف الإسلامية: رؤى سياقية».